● النوع التاسع والعشرون :

مَعرِفَةُ الإِسنَادِ العَالِي وَالنَّازِلِ

الإِسنَادُ خصِيصَةٌ لهذِهِ الأُمَّةِ، وَسُنَّةٌ بَالِغَةٌ مُؤَكَّدَةٌ، وَطَلَبُ العُلُوِّ فِيهِ سُنَّةٌ ؛ وَلِهَذَا اسْتُحِبَّتِ الرِّحْلَةُ .

(النوعُ التَّاسعُ والعشرون : معرفةُ الإسنادِ العالِي والنَّازِلِ :

الإسنادُ) في أصلهِ (**خصيصَةٌ**) فاضِلةٌ (**لهذه الأمةِ**) ليستْ لِغَيرِها مِن الأمم .

قال ابنُ حزمٍ : نقلُ الثقةِ عن الثقةِ يبلغ به النبيَّ ﷺ مع الاتصالِ ، خصَّ اللّٰه به المسلمين دُون سائرِ المللِ ، وأمَّا مَعَ الإرسالِ والإعضالِ فيُوجَد في كثيرٍ من اليهودِ ، لكن لا يَقْربون فيه من موسىٰ قُرْبَنَا من مُحمدٍ ﷺ ؛ بل يَقِفُونَ بحيثُ يكون بينهم وبين موسىٰ أكثرُ من ثلاثين عَصْرًا ، وإنما يبلغون إلىٰ شَمعونَ ونحوِه .

قال : وأمَّا النَّصارىٰ فليسَ عندهم من صِفةِ هذا النَّقلِ إلا تحريم الطلاقِ فقط ، وأمَّا النَّقْلُ بالطريق المُشْتَمِلةِ علىٰ كذَّابٍ أو مجهولِ العينِ فكثيرٌ في نَقْلِ اليهودِ والنَّصارىٰ .

قال : وأمَّا أقوالُ الصحابةِ والتابعينَ ، فلا يُمكن اليهود أنْ يَبْلغُوا إلىٰ

صاحبِ نبيٍّ أصلًا ، ولا إلىٰ تابعٍ له ، ولا يمكن النَّصارىٰ أنْ يصلوا إلىٰ أعلىٰ من شَمْعون وبُولص .

وقال أبو عليٍّ الجيانيُّ : خصَّ اللَّه هذه الأُمةَ بثلاثةِ أشياءَ ، لَم يُعْطها مَنْ قَبْلَها : الإسنادُ ، والأنسابُ ، والإعرابُ .

ومن أدلةِ ذلك : ما رواهُ الحاكمُ وغيرُهُ[1] عن مطرِ الوراقِ في قولهِ تعالىٰ : ﴿أَوۡ أَثَـٰرَةٖ مِّنۡ عِلۡمٍ﴾ [الأحقاف: ٤] قال : إسنادُ الحديث .

(وسنَّةٌ بالغةٌ مؤكَّدةٌ) ، قال ابنُ المباركِ : الإسنادُ من الدِّين ، ولولا الإسنادُ لقال مَن شاءَ ما شاء . أخرجه مسلمٌ[2] .

وقال سفيانُ بنُ عُيينةَ[3] : حدَّث الزهريُّ يومًا بحديثٍ ، فقلتُ : هاتِهِ بلا إسنادٍ ، فقال الزهري : أَتَرقىٰ السَّطْحَ بلا سُلَّمٍ ؟!

وقال الثوري[4] : الإسناد سلاح المؤمن .

(وطلَبُ العلوِّ فيه سُنَّةٌ) قال أحمدُ بن حنبلٍ[5] : طلبُ الإسناد العالي سُنةٌ عمَّن سَلَف ؛ لأنَّ أصحاب عبد اللَّه كانوا يَرْحَلون من الكُوفةِ إلىٰ المدينةِ فيتعلَّمون من عُمرَ ويَسْمَعونَ منهُ .

---

(١) كالخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص : ٣٩) .

(٢) «مقدمة الصحيح» (١/ ١٢) .

(٣) «جامع التحصيل» للعلائي (ص : ٥٩) .

(٤) «آدب الإملاء والاستملاء» للسمعاني (ص : ٨) ، و«جامع التحصيل» للعلائي (ص : ٥٩) .

(٥) «الجامع» (١/ ١٢٣) .

وقال محمدُ بنُ أسلمَ الطُّوسيُّ : قُربُ الإسنادِ قربٌ - أو قُربةٌ - إلىٰ اللّٰهِ .

(ولهذا استُحِبَّت[١] **الرِّحلةُ)** كما تقدَّم، قال الحاكمُ[٢] : ويُحتجُّ له بحديثِ أنسٍ ، في الرَّجلِ الذي أتَىٰ النبيَّ ﷺ ، وقال : «أتانا رَسولُك فَزَعَمَ كذا» الحديث ، رواه مُسلمٌ[٣] .

قال : ولو كانَ طلبُ العُلوِّ في الإسنادِ غيرَ مُستحبٍّ لأنكرَ عليه سُؤالَهُ لذلك ، ولأمَرَه بالاقتصارِ علىٰ ما أخبرَهُ الرسولُ عنه .

قال : وقد رحَل في طلبِ الإسنادِ غيرُ واحدٍ من الصحابةِ . ثُم سَاق بسندِهِ حديثَ خُروج أبي أيوبَ إلىٰ عُقبةَ بنِ عَامرٍ ، يسألُه عن حديثٍ سمعه من رسولِ اللّٰهِ ﷺ ، لم يبقَ أحدٌ ممن سَمِعه من رسولِ اللّٰه ﷺ غيرُ عقبةَ ، الحديثُ في «سَتْرِ المؤمنِ»[٤] .

وقال العلائيُّ : في الاستدلالِ بما ذَكَروه نظرٌ لا يَخْفَىٰ .

أما حديثُ ضمامٍ ؛ فقد اختَلف العلماءُ فيهِ ، هل كانَ أَسْلَمَ قَبل مجيئِهِ أو لا ؟

فإن قُلنا : إنَّه لم يكُنْ أسلَم كما اختاره أبوداود ، فلا ريبَ في أنَّ هذا ليسَ طلبًا لِلعُلوِّ ، بل كان شاكًا في قولِ الرسولِ الذي جاءه ، فرحلَ إلىٰ

---

(١) في «ص» : «استحب» .
(٢) «معرفة علوم الحديث» (ص : ٥) .
(٣) (١/ ٣٢) .
(٤) أخرجه : الإمام أحمد في «مسنده» (٤/ ١٥٩) .

النبيِّ ﷺ، حتىٰ استَثْبَتَ الأمرَ وشاهدَ من أحوالِهِ ما حصَل له العلمُ القطعيُّ بِصِدْقِهِ، ولهذا قال في كلامِهِ: «فزعَم لنا أنَّك» إلىٰ آخره، فإنَّ الزَّعْمَ إنَّما يكونُ في مَظنةِ الكذبِ.

وإن قُلنا: كانَ أسلَمَ فلم يكُنْ مجيئُهُ أيضًا لطلبِ العُلوِّ في الإسناد، بل لِيرْتقي مِنَ الظنِّ إلىٰ اليقينِ؛ لأنَّ الرسولَ الذي أتاهم لم يفد خبَرُهُ إلا الظنَّ، ولقاء النبيِّ ﷺ أفادَ اليقين.

قال: وكذلك ما يُحتجُّ به لهذا القولِ من رحلةِ جماعةٍ من الصحابةِ والتابعين في سماعِ أحاديثَ معينةٍ إلىٰ البلاد لا دليل فيه أيضًا؛ لجوازِ أنْ تكونَ تلكَ الأحاديثُ لم تَّصلْ إلىٰ من رحلَ بسببها مِن جهةٍ صحيحةٍ، فكانتِ الرحلةُ لِتَحصيلِها لا للعُلوِّ فيها.

قال: نَعَم، لا ريبَ في اتِّفاقِ أئمة الحديثِ قديمًا وحديثًا علىٰ الرِّحلةِ إلىٰ مَن عنده الإسنادُ العالي.

***

وَهُوَ أَقْسَامٌ:

أجلُّهَا: القُرْبُ مِنْ رَسُولِ اللَّه ﷺ بِإِسنَادٍ صَحِيحٍ نَظيفٍ.

(**وهو**) أي: العلوُّ (**أقسامٌ**) خمسةٌ:

(**أجلُّها: القربُ من رسولِ اللَّه ﷺ**) من حيثُ العدد (**بإسنادٍ صحيحٍ نظيفٍ**)، بخلافِ ما إذا كانَ مع ضَعفٍ، فلا التفاتَ إلىٰ هذا العُلوِّ، لا سيَّما إنْ كان فيه بعضُ الكذابين المُتأخرين ممَّنِ ادَّعىٰ سماعًا من

الصَّحابةِ، كأبي هُدبةَ، ودينارٍ، وخِرَاشٍ، ونُعيمِ بن سالمٍ، ويَعلىٰ بن الأشْدقِ، وأبي الدُّنيا الأشجِّ.

قال الذهبيُّ: متىٰ رأيتَ المحدِّثَ يفرحُ بعوالي هؤلاءِ فاعلمْ أنَّه عاميٌّ يَعُدُّ.

وأعلىٰ ما يقعُ لنا ولأضْرابِنا في هذا الزمانِ من الأحاديثِ الصِّحاح المُتَّصلةِ بالسَّماعِ: ما بيننا وبينَ النبيِّ ﷺ فيه اثْنا عشَرَ رجلًا، وبإجازَة في الطريقِ أحدَ عشَرَ، وذلك كثيرٌ، وبضعفٍ يسيرٍ غيرِ واهٍ عشرة، ولم يقعْ لنا بذلك إلا أحاديث قليلةٌ جدًّا في «معجمِ الطبرانيِّ الصغيرِ».

أخبرني مسنِدُ الدُّنيا أبو عبد اللَّهِ محمد بن مُقبلِ الحلبيُّ إجازةً مكاتبةً مِنها، في رجب سنة تسع وسِتِّين وثَمانمائة[١]، عن محمدِ بن إبراهيمَ بنِ أبي عُمر المقدسي، وهو آخرُ مَن حدَّث عنه بالإجازةِ، أنا أبو الحسَنِ عليُّ بنُ أحمدَ بن البخاريِّ، وهو آخرُ من حدَّث عنهُ، عن أبي القاسم عبد الواحدِ بن القاسِم الصيدلانيِّ، وهو آخِرُ مَن حدَّث عنه: أتْنا أُمُّ إبراهيمَ بنتُ عبدِ اللَّه، وأبو الفَضل الثَّقفيُّ سماعًا عليهما، قالا: أنا أبو بَكرِ بن ريذة[٢]، أنا أبو القاسِم الطبرانيُّ[٣]: ثنا عُبيد اللَّهِ بن رُماحِس سنة أربع وسبعين ومائتين، حدثنا أبو عَمرو[٤] زيادُ بنُ طارقٍ، وكان قد

(١) في «ص»: (٨٩١).
(٢) في «ص»: «زائدة»؛ تحريف.
(٣) أخرجه: الطبراني في «المعجم الكبير» (٥/ ٢٦٩).
(٤) في «ص»: «معمر».

أتتْ عليه مائةٌ وعشرون سنة ، قال : سمعتُ أبا جَرول زهيرَ بنَ صردٍ الجشميَّ يقول : لمَّا أَسَرنَا رسولُ اللَّهِ ﷺ يومَ حُنينٍ يومَ هوازِنَ ، وذهبَ يُفَرِّق السبيَ والنساءَ ، فأتيتُهُ فأنشأتُ أقولُ هذا الشعرَ :

امْنُنْ عَلَينَا رسولَ اللَّهِ مِنْ كَرَمٍ ... فإنَّكَ المرءُ نَرجُوه ونَنْتَظِرُ
امْنن عَلىٰ بَيضةٍ قَدْ عاقَها قدرٌ ... مُشَتَّتٌ شَمْلَها في دَهرِها غِيَرُ
أبقتْ لنا الدهْرَ هتّافًا علىٰ حَزنٍ ... عَلىٰ قُلُوبهمُ الغمَّاءُ والغمرُ
إنْ لم تداركهم نعماءُ تَنْشُرُها ... يا أرجحَ الناسِ حِلْمًا حِين يُخْتَبَرُ
امْنُنْ علىٰ نِسوةٍ قَدْ كُنتَ تَرْضَعها ... وإذْ يَزِينُكَ ما تأتي وما تَذَرُ
لا تَجعلَنَّا كَمَنْ شَالَتْ نَعَامته ... واسْتَبْقِ مِنَّا فإنَّا مَعْشَرٌ زُهرُ
إنَّا لَنَشْكُرُ للنَّعْماءِ إذ كَفَرَتْ ... وعِندنا بعدَ هذا اليومِ مُدَّخَرُ
فألبِسِ العَفوَ مَنْ قد كُنت ترضعُه ... مِن أُمَّهاتِك إنَّ العفوَ مُشْتَهَرُ
يا خيرَ مَنْ مَرَحَتْ كُمْتُ الجِيادِ به ... عِندَ الهِياجِ إذا ما اسْتوقَدَ الشَّرَرُ
إنَّا نؤَمِّلُ عَفْوًا مِنكَ تُلْبِسُهُ ... هَذِي البَرِيَّةَ إذْ تَعْفُو وتَنْتَصِرُ
فاعْفُ عَفَا اللَّهُ عَمَّا أَنْتَ رَاهِبُهُ ... يَومَ القِيَامَةِ إذْ يُهدَىٰ لكَ الظَّفرُ

قال : فلمَّا سَمِعَ النبيُّ ﷺ هذا الشِّعْرَ قال : «**ما كانَ لي ولِبَني عبدِ المُطلبِ فهو لَكُمْ**» وقالتْ قريشٌ : ما كان لنا فهو للَّهِ ولرسولِهِ ، وقالتِ الأنصار : ما كان لنا فهو للَّهِ ولرسولِهِ .

هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ من هذا الوجهِ(١) ، عُشاريٌّ ، أخرجه

(١) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٥/٢٦٩) .

أبو سَعيدٍ ابن الأعرابيِّ في «معجمِهِ» عن ابن رماحس، وابنُ قانعٍ، عن عُبيدِ اللَّهِ بن عليٍّ الخوَّاص، عنِ ابنِ رماحس[١].

وله شاهدٌ من رِوايةِ ابن إسحاقَ في «المغازي»، قال: حدَّثني عَمرو ابنُ شُعيبٍ عَن أبيهِ عن جدِّه قال: لمَّا كان يوم حُنينٍ يوم هوازنَ، فذكَرَ القِصَّةَ.

وقد أخرجه الضياءُ في «المختارةِ» مِن حديثِ زُهيرٍ، واسْتَشْهَدَ له بحديثِ عمرِو بنِ شُعيبٍ، فهو عِندَه علىٰ شَرطِ الحسنِ.

وأما الذَّهبيُّ فقال في «الميزان»[٢]: عُبيد اللَّه بنُ رماحس القيسي الرَّمليُّ، كان مُعَمَّرًا، ما رأيتُ للمتقدِّمين فيه جرحًا.

قال: ثُم رأيتُ لحديثِهِ هذا عِلَّةً قادِحةً، قال ابنُ عبد البرِّ فيه: رواه عُبيدُ اللَّهِ، عن زيادِ بن طارقٍ، عن زيادِ بن صردَ بنِ زهيرٍ، عن أبيهِ، عن جدِّه زهيرٍ، فعمد عبيدُ اللَّهِ إلىٰ الإسنادِ فأسْقَطَ منهُ رجُلين.

وبهِ إلىٰ الطبرانيِّ[٣]: ثنا جعفرُ بنُ حُميدِ بنِ عبدِ الكريمِ بن فروخٍ الأنصاريُّ الدِّمشقيُّ، حدَّثني جدِّي لأُمي عُمر بنُ أبانِ بنِ مفضلٍ المدنيُّ، قال: أَراني أنسُ بن مالكٍ الوُضوءَ: أخذَ رَكْوةً فوضَعَها علىٰ يسارِهِ، وصبَّ علىٰ يدِهِ اليمنىٰ فغسلها ثلاثًا، ثُم أدارَ الركوةَ علىٰ يدِهِ اليمنىٰ،

---

(١) وهو في «المعجم الصغير» للطبراني (١/ ٢٣٦ - ٢٣٧).
(٢) (٣/ ٦).
(٣) «المعجم الأوسط» (٣/ ٣٤٧).

فتوضَّأ ثلاثًا ثلاثًا ومسح برأسِهِ ثلاثًا ، وأخذ ماءً جديدًا لِصِماخِهِ ، فقلتُ له : قد مسحتَ أُذنيكَ . فقال : يا غُلامُ ، إنَّهُما من الرأسِ ، ليسَ هُما من الوَجْه ، ثُم قال : يا غلامُ ، هل رأيتَ أو فهمتَ؟ أو أُعيدُ عليكَ؟ فقلت : قد كَفاني ، قال : هكذا رأيتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ يتوضأُ .

هذا حديثٌ غريبٌ من هذا الوجه

قال الذهبيُّ في «الميزانِ»[1] : انفَردَ به الطبرانيُّ عن جعفرٍ ، وعمر بن أبانٍ : لا يُدرَىٰ من هو .

قال :والحديثُ ثمانيٌّ لنا علىٰ ضَعْفه .

❋ ❋ ❋

الثاني : القُربُ من إمامٍ مِن أئمَّة الحدِيثِ ، وَإن كَثُرَ العَدَدُ إِلَىٰ رَسُولِ اللَّه ﷺ .

(**الثاني : القربُ من إمامٍ من أئمةِ الحديثِ**) كالأعمشِ ، وهُشيم ، وابنِ جُريجٍ ، والأوزاعيِّ ، ومالكٍ ، وشُعبة ، وغيرِهم مع الصِّحَّةِ أيضًا ، (**وإن كثُرَ العددُ إلىٰ رسول اللَّهِ ﷺ**) .

❋ ❋ ❋

الثالث : العُلُوُّ بِالنِّسبَةِ إِلَىٰ رِوَايَةِ أَحَدِ الكُتُبِ الخَمسَةِ أَو غَيرِهَا مِنَ المُعتَمدَة .

---

(١) (٤٠٥/١) .

وهُوَ مَا كَثُرَ اعتنَاءُ المُتَأخِّرِينَ بِهِ مِنَ «المُوَافقَةِ»، و«الإبدَالِ»، و«المُسَاوَاةِ»، و«المُصَافَحةِ».

فـ«المُوافقَةُ»: أَن يقَعَ لَكَ حَدِيثٌ عَن شَيخِ مُسلمٍ مِن غَيرِ جِهَتِهِ بِعدَدٍ أَقَلَّ مِن عَدَدِكَ إذَا رَوَيتَهُ عَن مُسلِمٍ عَنهُ.

و«البَدَلُ»: أَن يَقَعَ هَذا العُلُوُّ عَن مِثلِ شَيخ مُسلِمٍ، وقَد يُسَمَّىٰ هَذَا مُوَافَقَةً بِالنِّسبَةِ إِلَىٰ شَيخِ شَيخِ مُسلمٍ.

و«المُسَاوَاةُ» - فِي أَعصَارِنَا - : قِلَّةُ عَدَدِ إِسنَادِكَ إِلَىٰ الصَّحَابِيِّ أَو مَن قَارَبَهُ، بِحَيثُ يَقَعُ بينَك وبَينَ صَحَابِيٍّ - مَثَلًا - مِنَ العَدَدِ مِثلُ مَا وَقَعَ بَينَ مُسلِمٍ وَبَينَهُ.

و«المُصَافَحَةُ»: أَن تَقَعَ هَذِهِ المُسَاوَاةُ لِشَيخِكَ، فَيَكُونُ لَكَ مُصَافَحَةً كَأَنَّكَ صَافَحتَ مُسلِمًا، فَأَخَذتَهُ عَنهُ. فَإِن كَانَتِ المُسَاوَاةُ لِشَيخِ شَيخِكَ، كَانَتِ المُصَافَحَةُ لِشَيخِكَ، وَإِن كَانَتِ المُسَاوَاةُ لِشيخِ شَيخِ شَيخِكَ، فالمُصافَحةُ لِشَيخِ شَيخِكَ.

وَهذَا العُلُوُّ تَابِعٌ لِنُزُولٍ، فَلَولَا نُزُولُ مُسلِمٍ وَشِبهِهِ، لَم تَعلُ أَنتَ.

(الثالثُ: العُلوُّ) المُقيَّدُ (بالنسبةِ إلىٰ روايةِ أحدِ الكُتُبِ الخمسةِ، أو غيرِها مِن) الكتبِ (المعتمدَةِ) وسمَّاهُ ابنُ دقيقِ العيدِ «عُلُوَّ التنزيل»[1].

---

(١) «الاقتراح» (ص: ٣٠٦).

وليس بعلوٍّ مُطلقٍ ؛ إذ الرَّاوي لو روَىٰ الحديثَ من طريقِ كتابٍ مِنها وقَع أَنْزلَ ممَّا لو رواهُ مِن غيرِ طريقِها ، وقد يكون عاليًا مُطلقًا أيضًا .

(وهو ما كَثُر اعتناءُ المتأخِرِينَ به من «الموافقةِ» و«الإبدالِ» و«المسَاواةِ» و«المصَافحةِ» .

فـ«**الموافَقَةُ**» : **أن يقعَ لك حديثٌ عن شيخِ مسلمٍ**) مثلًا (**من غيرِ جِهَتِهِ ، بعددٍ أقلَّ** من **عددك إذا رويتَه**) بإسنادِك (**عن مسلمٍ عنه** .

و«**البدلُ**» : **أن يقعَ هذا العلوُّ عن**) شيخٍ غير شيخِ مُسلمٍ ، وهُو (**مثلُ شيخِ مسلمٍ**) في ذلك الحديثِ .

(**وقد يُسمَّىٰ هذا «موافقةً» بالنسبةِ إلىٰ شيخِ شيخِ مسلمٍ**) فهو موافقةٌ مقيدةٌ .

وقد تُطلَقُ «الموافقةُ» و«البدلُ» مع عدمِ العُلوِّ ، بَلْ ومَع النُّزولِ أيضًا ، كما وقع في كلامِ الذهبيِّ وغيرِهِ .

وقال ابنُ الصلاحِ[١] : هو موافقةٌ وبدلٌ ، ولكنْ لا يُطلَقُ عليه ذلك لعدمِ الالتفاتِ إليهِ .

● **تنبيــه :**

لم أقفْ علىٰ تصريحٍ بأنَّه : هل يُشترطُ استواءُ الإسنادِ بَعْدَ الشيخِ المُجْتَمَعِ فيهِ أو لا ؟

وقد وقَعَ لي في الإملاءِ حديثٌ أمليتُهُ من طريقِ الترمذيِّ[٢] ، عن

(١) «علوم الحديث» (ص : ٢٥٩) . (٢) «الجامع» (٢٨٧٧) .

قُتيبةَ ، عَن عبد العزيز الدراورديّ ، عن سُهيلِ بنِ أبي صالحٍ ، عَن أبيه ، عَن أَبي هريرة مَرفُوعًا - : «**لا تَجعلوا بُيوتَكُمْ مَقابِر**» - الحديث .

وقد أخرجَه مسلمٌ[1] عَن قُتيبةَ ، عَن يعقوبَ القاريِّ ، عن سهيلٍ .

فَقُتيبةُ له فيه شَيخان عن سُهيلٍ ، فوقَع في «صحيح مسلمٍ» عن أحدِهما ، وفي «التِّرمذيِّ» عن الآخَرِ .

فهل يُسمَّىٰ هذا موافقة لاجتماعِنا معه في قتيبةَ ، أو بدلًا لِلتَّخالف في شيخِهِ والاجتماعِ في سهيلٍ ، أَوْ لَا وَلَا ، و يكونُ واسطةً بين الموافقةِ والبدلِ؟ احتمالات ؛ أَقْرَبُها عندي : الثالثُ .

(و«المساواةُ» - في أعصارِنا - : قلَّةُ عددِ إسنادِكَ إلىٰ الصحابيِّ أو من قَارَبَهُ ، بحيثُ يقعُ بينَكَ وبينَ صحابيٍّ - مثلًا - من العددِ مثل ما وقعَ بين مسلمٍ وبينه) .

وهذا كان يُوجد قديمًا ، وأمَّا الآن فلا يُوجدُ في حديثٍ بعينِهِ ، بل يوجَدُ مُطْلَقُ العددِ ؛ كما قال العراقيُّ .

فإنَّه تقدَّم أنَّ بيني وبين النبيِّ ﷺ عشرةَ أنفُسٍ في ثلاثةِ أحاديثَ ، وقد وقَع للنسائيِّ حديثٌ بينه وبينَ النبيِّ ﷺ فيه عَشرَةُ أَنْفُسٍ ، وذلك مساواةٌ لنا .

وهو ما رواه في كتاب «الصلاة»[2] ، قال : أنا محمدُ بنُ بشارٍ ، أنا عبدُ الرحمن ، أنا زائدةُ ، عَن منصورٍ ، عَن هِلالٍ ، عن الرَّبيعِ بنِ خُثيمٍ ،

---

(١) «الصحيح» (٢/ ١٨٨) . (٢) «السنن» (٢/ ١٧١) .

عن عَمرو بن ميمون ، عن ابنِ أبي ليلىٰ ، عن امرأةٍ ، عن أبي أيوبَ ، عن النبيِّ ﷺ قال : « **﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدِلُ ثُلُثَ القرآنِ** » .

قال النسائيُّ : ما أعلمُ في الحديثِ إسنادًا أطولَ مِن هذا .

وفيه ستَّةٌ من التَّابعين ، أوَّلُهم : منصورٌ .

وقد رواهُ التِّرمذيُّ(١) عَن قُتيبةَ ، ومحمدِ بن بَشارٍ ، قالا : حدثنا ابنُ مهدي ، ثنا زائدةُ به ، وقال : حَسَنٌ .

والمرأةُ هي امرأةُ أبي أيوبَ ، وهو عُشاريٌّ للترمذيِّ أيضًا .

(و« المصافحةُ : أن تقع هذه المساواةُ لشيخِكَ ، فيكونُ لك مصافحةً ، كأنَّك صافحتَ مُسلمًا فأخذتَه عنه ، فإن كانت المساواةُ لشيخِ شيخِك ، كانت المصافحةُ لشيخِك ، وإن كانت المساواةُ لشيخ شيخ شيخك ، فالمصافحة لشيخ شيخِك .

وهذا العلوُّ تابعٌ لنزول) غالبًا ، **(فلولا نزولُ مسلم وشبهِهِ ، لم تعلُ أنتَ)** ، وقد يكونُ مع عُلُوٍّ(٢) أيضًا ، فيكون عاليًا مطلقًا .

* * *

الرَّابع : العُلُوُّ بِتَقدُّمِ وَفَاة الرَّاوِي فَمَا أَروِيهِ عَن ثَلاثَةٍ عَنِ البَيهَقِيِّ عَنِ الحَاكِمِ أعلىٰ مما أروِيهِ عَن ثَلاثَةٍ ، عَن أَبِي بَكرٍ ابن خَلَفٍ عَنِ الحَاكِمِ ، لِتَقَدُّمِ وَفَاةِ البَيهَقِيِّ عَلَىٰ ابنِ خَلَفٍ .

---

(١) « الجامع » (٢٨٩٦) .

(٢) في « ص » : « علوه » .

وَأَمَّا عُلُوُّهُ بِتَقْدِيمِ[1] وَفَاةِ شَيخكَ ، فَحَدُّهُ الحَافِظُ ابنُ جُوصَا بِمُضِي خَمسِينَ سَنَةً مِن وَفَاةِ الشَّيخِ ، وابنُ مَندَه : بثَلَاثِينَ .

(**الرابعُ : العلوُّ بتقدمِ وفاةِ الراوي**) وإن تساويا في العدد .

قال المصنِّفُ : (**فما أرويه عن ثلاثةٍ ، عن البيهقيِّ ، عن الحاكم أعلىٰ مما أرويهِ عن ثلاثةٍ ، عن أبي بكر ابنِ خلفٍ ، عن الحاكمِ ، لتقدُّمِ وفاةِ البيهقيِّ علىٰ ابنِ خلفٍ**) .

وكذلك مَن سمع «مسند أحمد» علىٰ الحلاويِّ ، عن أبي العباسِ الحلبي ، عنِ النَّجيبِ ؛ أعلىٰ ممَّن سمعه علىٰ الجمال الكنانيِّ عن العُرَضي عن زينب بنت مكي ؛ لتقدُّم وفاةِ الثلاثة الأوَّلين علىٰ الثلاثة الآخرين .

(**وأمّا علوُّه بتقديم وفاةِ شيخك**) لا مع التفات لأمرٍ آخر أو شيخ آخر ، (**فحدُّه الحافظ**) أحمدُ بنُ عُميرٍ (**ابنُ جوصَا**) الدِّمشقيُّ (**بمضي خمسين سنةً** من **وفاة الشيخ** .

و) حدَّه أبو عبد اللّه (**ابنُ مَنده : بثلاثين**) سنة تَمضِي من موته .

وليس يقعُ في تلكَ المُدَّةِ أعْلىٰ من ذلك .

قال ابنُ الصلاحِ[2] : وهو أوسعُ .

* * *

(١) كذا في «ص» ، و«م» ، ولعل الصواب : «بتَقَدُّمِ» .
(٢) «علوم الحديث» (ص : ٢٦١) .

الخامِس : العُلُوُّ بِتَقَدُّم السَّمَاعِ ، وَيَدخُلُ كَثيرٌ مِنهُ فِيما قَبلَهُ ، وَيمتَازُ بِأَن يَسمَعَ شَخصانِ مِن شَيخٍ ، وَسَمَاعُ أَحَدِهِمَا مِن سِتِّينَ سَنَةً مَثَلًا ، وَالآخَرُ مِن أَربَعِينَ ، وَتَسَاوَىٰ العَدَدُ إِلَيْهِمَا ، فَالْأَوَّلُ أَعْلَىٰ .

(**الخامسُ : العُلوُّ بتقدُّمِ السَّماعِ**) مِن الشيخِ ، فَمَنْ سَمِع منه مُتقدِّمًا كان أعلىٰ ممن سَمع منه بَعده .

(**ويدخلُ كثيرٌ منه فيما قبلَهُ ، ويمتازُ**) عنه (**بأن يسمعَ شخصانِ** من **شيخٍ ، وسماعُ أحدِهِما من ستين سنة - مثلًا -، والآخرُ من أربعينَ**) سَنةً ، (**وتساوَىٰ العددُ إليهما ؛ فالأوَّل أعلىٰ**) مِن الثاني .

ويتأكَّدُ ذلك في حقِّ مَنِ اختلطَ شيخُهُ أو خَرِفَ ، ورُبَّما كان المُتأَخِّر أَرجحَ ، بأنْ يكونَ تحديثُهُ الأوَّل قبل أن يبلغَ درجة الإتقانِ والضبطِ ، ثُم حصَل له ذلك بعدُ ، إلا أنَّ هذا عُلُوٌّ مَعنويٌّ ، كما سيأتي .

● تنبيـــه :

جَعَلَ ابنُ طاهرٍ وابنُ دقيقِ العيدِ[1] هذا والذي قبْله قِسمًا واحدًا ، وزادَ : العلوَّ إلىٰ صاحبي «الصحيحين» ، ومُصنِّفي الكتب المشهورة .

وجعَله ابنُ طاهرٍ قسمين :

أحدهما : العلوُّ إلىٰ الشيخين وأبي داود وأبي حاتم ونحوِهم .

والآخر : العلوُّ إلىٰ كُتبِ مصنَّفةٍ لأقوامٍ ، كابنِ أَبي الدُّنيا والخطابي .

---

(١) «الاقتراح» (ص : ٣٠٧) .

ثُم قَال : واعْلمْ ؛ أنَّ كُلَّ حديثٍ عزَّ علىٰ المُحدِّثِ ولم يَجده عَاليًا ، ولابُدَّ له مِن إيرادهِ ، فمنْ أي وجهٍ أورده فهو عالٍ بِعِزَّته[١] . ومثَّل ذلك بأنَّ البخاريَّ روَىٰ عن أماثلِ أصحابِ مالكٍ ، ثُم رَوىٰ حديثًا لأبي إسحاق الفزاريِّ عن مالكٍ ؛ لمعنًى فيه ، فكان فيه بينه وبين مالك ثلاثةُ رجالٍ .

● **نكتــة:**

وقَعَ لنا حديثٌ اجتمع فيه أقسامُ العُلوِّ :

أخبرتني أُمُّ الفضل بنتُ محمدِ القدسي[٢] ، بِقِراءتي عَليها في ربيعِ الآخر سَنة سَبعين وثمانمائة ، أنا أبو إسحاق التَّنُوخِيُّ سماعًا ، وكانت وفاتُه سَنة ثمانمائة ، عن إسماعيل بنِ يُوسفَ القيسي ، وأبي رَوح بنِ عبدِ الرحمن المقدسي ، قالا : أنا أبو المنجا بنُ الليثي ، قال الأَولُ سَنة ثلاثٍ وسِتِّين وستمائةٍ ، أنا أبو الوقتِ السجزيُّ في شَعبان سنة ثلاثٍ وخَمسين وخمسمائةٍ ، أنا أبو عاصم الفضيلُ بنُ يَحيىٰ الأنصاريُّ في ذِي الحِجَّة سنة تسع وستين وأربعمائة ، أنا أبو محمد ابن أبي شريح ، وكانت وفاته في صفر سنة اثنين وتسعين وثلاثمائة ، أنا عبدُ اللّهِ بنُ محمدٍ المنيفي - يعني : أبا القاسم البغوي - وكانت وفاتُه سنة سَبعَ عشرةَ وثلاثمائة ، ثنا عليُّ بنُ الجعدِ الجوهري وكانت وفاتُه في رجبٍ سنة ثلاثين ومائتين ، أنا شعبةُ بنُ الحجاجِ ، ومات سنة ستين ومائة ، وعليُّ بن

---

(١) في «ص» : «لعزته» .

(٢) سيأتي في آخر الكتاب رواية السيوطي عن «أم الفضل بنت محمد المصرية» ، فلا أدري هي هذه أم لا .

الجعدِ آخر مَن روىٰ عنه ؛ عن محمدِ بنِ المُنكدرِ ، سمعتُ جابرَ بنَ عبد اللَّه يقول : استأذنتُ علىٰ النبيِّ ﷺ فقال : «مَن هذا؟» فقلتُ : أنا . فقال : «أنا ، أنا؟!» كأنَّه كَرِهه .

هذا الحديثُ اجتمعَ فيه أنواعُ العُلوِّ :

أمَّا العددُ : فبيني وبين النبي ﷺ فيه اثنا عَشَرَ رَجلًا ثقاتٌ بالسماعِ المُتَّصلِ ، وهو أعلىٰ مَا يقعُ مِن ذلك .

وأما بالنسبة إلىٰ بعضِ الأئمةِ : فلأنَّ شُعبَةَ بنَ الحجَّاجِ مِن كِبَار الأئمةِ الذين رَوىٰ الأئمةُ الستةُ عن أصحابهم ، ولم يقعْ حديثُه بعُلوٍّ إلا في كتاب البخاريِّ وأبي داود ، وبَينهما وبَينه في كثيرٍ مِن الأحاديثِ رجلٌ واحدٌ . وأما بقيةُ الجماعةِ فأقلُّ ما بينهم وبينه اثنان ، وهو مُتقدِّمُ الوفاةِ ، وبيني وبينه تِسعةُ أَنفسٍ ، وهو نَهايةُ العُلوِّ .

وأمَّا عُلوُّه بالنِّسبةِ إلىٰ أئمةِ الكُتُبِ : فقد أخرجه البُخاريُّ[١] ، عن أبي الوليد ، عن شُعبة ، فوقع لي بَدلًا عاليًا ، كأني سمعتُه مِن أبي الحسَن ابن أبي المَجْدِ وأبي إسحاق التنوخي وغيرِهما ، مِن شُيوخِ شُيوخِنا في «الصحيح» .

ورواه مسلمٌ[٢] ، عن محمدِ بنِ عبدِ اللَّه بن نميرٍ ، عَن عبدِ اللَّه بن إدريسَ . وعن يَحيىٰ بن يَحيىٰ ، وأبي بكرِ بنِ أبي شيبة ، كلاهما عَن وَكيع . وَعن إسحاقَ بنِ إبراهيمَ ، عَن النضرِ بنِ شميلٍ ، وأبي عامرٍ

---

(١) «الصحيح» (٨/ ٦٨) .
(٢) «الصحيح» (٦/ ١٨٠) .

العَقَدِيِّ ، وعن محمدِ بن مُثنى ، عن وهبِ بنِ جَريرٍ . وعن عبدِ الرحمنِ ابنِ بشر بنِ الحكمِ ، عن بَهز بنِ أسدٍ .

وأبو داود[(١)] ، عن مُسدّدٍ ، عَن بِشْر بنِ المُفضَّل .

والترمذيُّ[(٢)] ، عَن سُويدِ بنِ نصرٍ ، عَنِ ابنِ المُبارَك .

والنسائيُّ[(٣)] ، عن حُميد بنِ مسعدةَ ، عَن بِشْرِ بنِ المُفضَّلِ .

وابن ماجَه[(٤)] ، عن ابن أبي شَيبة ، عَن وَكيعٍ .

كلُّهم عن شُعبة .

فوقَع لي بدلًا لهم عاليًا بثلاثِ درجات ، فكأنّي سمعتُه مِن أبي إسحاقَ ابن مُضر - راوي «صحيح مُسلمٍ» - ، وكانت وفاتُهُ في رجبٍ سَنة أربع وستين وستمائة ، ومِنه سَمِع النوويُّ «صحيحَ مسلمٍ» .

ومِن أبي الحسَن بن المقيَّر راوي «سننِ أبي داود» ، وكانت وفاتُه سَنة ثلاثٍ وأربعين وستمائة .

ومِن أبي الحسَنِ ابنِ البُخاريِّ ، رَاوي «الترمذيِّ» وكانتْ وفَاتُهُ سَنة تِسعين وستمائة .

ومِن إسماعيلَ بنِ أحمدَ العراقيُّ ، رَاوي «النسائيِّ» ، وكانت وفاته[(٥)] .

---

(١) «السنن» (٥١٨٧) . (٢) «الجامع» (٢٧١١) .
(٣) «عمل اليوم والليلة» (٣٣٠) . (٤) «السنن» (٣٧٠٩) .
(٥) يعني : نفس سنة الذي قبله ، وفي «المطبوع» منصوص عليها .

ومِن أبي السَّعاداتِ، راوي «سنن ابنِ ماجَه»، وكانت وفاتهُ سنة اثنين[١] وستمائة.

❋ ❋ ❋

وَأَمَّا النُّزُول: فَضِدُّ العُلُوِّ، فَهُوَ خَمسَةُ أَقسَامٍ تُعرَفُ مِن ضِدِّهَا.

وَهُوَ مَفضُولٌ مَرغُوبٌ عَنهُ؛ عَلَىٰ الصَّوَابِ.

وَهُوَ قولُ الجُمهُورِ، وَفَضَّلَهُ بَعضُهُم عَلَىٰ العُلُوِّ؛ فَإِن تَمَيَّزَ بِفَائِدَةٍ فَمُختَارٌ.

(**وأما النُّزولُ: فضدُّ العلوّ، فهو خمسةُ أقسام**) أيضًا (**تُعرَفُ من ضِدِّها**) فكُلُّ قِسمٍ مِن أقسام العُلوِّ ضِدّه قسم مِن أقسامِ النزول.

(**وهو مفضولٌ مرغوبٌ عنه علىٰ الصَّوابِ، وهو قولُ الجمهورِ**).

قال ابنُ المدينيِّ[٢]: النُّزولُ شُؤمٌ.

وقال ابنُ معينٍ[٢]: الإسنادُ النازلُ قرحةٌ في الوجهِ.

(**وفضَّلَه بعضُهم علىٰ العلوّ**) حكَاه ابنُ خلَّادٍ عن بَعضِ أهلِ النظرِ؛ لأنَّ الإسنادَ كُلَّما زادَ عددُه زادَ الاجتهادُ فيه، فيزدادُ الثوابُ.

قال ابنُ الصلاحِ[٣]: وهذا مذهبٌ ضعيفُ الحُجَّةِ.

قال ابنُ دقيقِ العيدِ[٤]: لأنَّ كَثرَةَ المشقةِ ليستْ مطلوبةً لنفسِها،

---

(١) في «ص»: «ست».

(٢) «الجامع» للخطيب (١/ ١٢٣).

(٣) «علوم الحديث» (ص: ٢٥٨).

(٤) «الاقتراح» (ص: ٣٠٣).

ومُراعاةُ المعنىٰ المقصودِ مِنَ الروايةِ - وهو الصِّحةُ - أَوْلَىٰ[١].

(**فإن تميَّزَ**) الإسنادُ النازلُ (**بفَائدةٍ**) كزيادةِ الثقةِ في رجالِه عَلىٰ العالي، أو كَونهم أحفظَ أو أفقَهَ، أو كَونه مُتَّصلًا بالسماعِ، وفي العالي حضورٌ، أو إِجازةٌ، أو مُناولةٌ، أو تساهلُ بعض رُواتِهِ في الحمل ونحوُ ذلك (**فمختارٌ**).

قال وكيعٌ لأَصحابِهِ[٢]: الأعمشُ أحبُّ إليكم عن أبي وائلٍ عَن عبدِ اللَّه، أَمْ سُفيانُ، عَن مَنصورٍ عَن إبراهيمَ عن علقمةَ عن عبدِ اللَّه؟ فقالوا: الأعمشُ عن أبي وائلٍ أَقربُ، فقال: الأعمشُ شيخٌ، وأبو وائلٍ شيخٌ، وسُفيانُ عن منصورٍ عن إبراهيمَ عن عَلقمةَ، فَقيهٌ عن فَقيهٍ عن فَقيهٍ عن فَقيهٍ.

قال ابنُ المباركِ[٣]: ليس جَودةُ الحديثِ قرب الإسنادِ، بل جَودةُ الحديثِ صحة الرِّجالِ.

وقال السِّلفي: الأصلُ الأخذُ عَنِ العلماءِ، فَنُزُولهم أَولىٰ مِنَ العُلوِّ

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في «النزهة» (ص: ١٥٦ - ١٥٧):
«وإنما كان العلو مرغوبًا فيه؛ لكونه أقرب إلىٰ الصحة وقلة الخطإ؛ لأنه ما من راوٍ من رجال الإسناد إلا والخطأ جائز عليه، فكلَّما كثرت الوسائط وطال السند كثرت مظانُّ التجويز، وكلما قلَّتْ قلَّتْ. فإن كان في النزول مزية ليست في العلو؛ كأن يكون رجاله أوثق منه، أو أحفظ، أو أفقه، أو الاتصال فيه أظهر؛ فلا تردُّدَ في أن النزول حينئذٍ أولىٰ».

(٢) «المحدث الفاصل» (ص: ٢٣٨)، ورواه الحاكم في «المعرفة» (ص: ١١).

(٣) «أدب الإملاء والاستملاء» للسمعاني (ص: ٥٧).

عَنِ الجهلة علىٰ مَذهبِ المُحقِّقين مِنَ النَّقلة ، والنازلُ حينئذٍ هو العَالي في المَعْنىٰ عِندَ النَّظرِ والتحقيقِ .

قال ابنُ الصَّلاحِ[١] : ليس هذا مِن قَبيلِ العُلوِّ المتعارفِ إطلاقه بين أهلِ الحديثِ ، وإنَّما هو عُلوٌّ مِن حيثُ المعْنَىٰ .

قال شيخُ الإسلامِ : ولابنِ حِبَّان تفصيلٌ حَسَنٌ ، وهو : أنَّ النَّظرَ إنْ كانَ للسَّندِ فالشيوخُ أولىٰ ، وإنْ كان للمَتنِ فالفُقَهاءُ[٢] .

* * *

(١) «علوم الحديث» (ص : ٢٦٢) .

(٢) هكذا نسب السيوطي هذا التفصيل للحافظ ابن حجر نقلًا له عن ابن حبان ، بينما صرح السخاوي في «شرح الألفية» (٣/ ٣٦١) بكونه من تفصيل ابن حجر نفسه .
ولا أعرف لابن حبان مثل هذا التفصيل ، واللّٰه أعلم ، لكن إنما يعرف لابن حبان مثل هذا التفصيل في مسألة «زيادات الثقات» ، كما في «مقدمة الصحيح» (١/ ١٥٩ إحسان) و«المجروحين» (١/ ٩٣ - ٩٤) .